

الحكومة المصرية

وزارة الحقانية

# قانون التجارة

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول أغسطس سنة ١٩٢٦

المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٢٦

تطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر  
مطبوعات الحكومة بوزارة المالية (بوستان الدواوين) بالقاهرة

الثلث ١٠٠ مليم



## فهرست

### قانون التجارة

الصادر به الامر العالى المؤرخ فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية  
( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية )

صفحة

#### الباب الأول - فى القواعد العمومية

- الفصل الأول - فى التجار وفى الأعمال التجارية ... ١  
» الثانى - فى لزوم اعلان الشروط المتفق عليها فى عقد  
نكاح التجار ... ٣  
» الثالث - فى دفاتر التجار ... ٣

#### الباب الثانى - فى أنواع العقود التجارية

- الفصل الأول - فى الشركات ... ٦  
» الثانى - فى السماسرة وفى البورصات التجارية ... ١٢  
» الثالث - فى الرهن ... ١٥  
» الرابع - فى الوكلاء بالعمولة على وجه العموم ... ١٦  
» الخامس - فى الوكلاء بالعمولة للنقل وفى أمناء النقل  
والمراكبية ونحوهم ... ١٨  
الفصل السادس - فى الكيالات ... ٢١  
الفرع الأول - فى صور الكيالات ... ٢١  
» الثانى - فى مقابل الوفاء ... ٢٢  
» الثالث - فى قبول الكيالات ... ٢٣  
» الرابع - فى قبول الكيالة بالواسطة ... ٢٥

صحيفة

- الفرع الخامس — في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكيالة ٢٥
- » السادس — في تحويل الكيالة ... ٢٦
- » السابع — في ملزومية صاحب الكيالة وقابلها  
ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان  
الاحتياطي ... ٢٧
- » الثامن — في دفع قيمة الكيالة ... ٢٨
- » التاسع — في دفع قيمة الكيالة بالواسطة ... ٣٠
- » العاشر — فيما لحامل الكيالة من الحقوق وما  
عليه من الواجبات ... ٣٠
- » الحادي عشر — في البروتستو ... ٣٤
- » الثاني عشر — في الرجوع ... ٣٥
- الفصل السابع — في السندات التي تحت اذن وفي السندات  
التي لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية ٣٧
- » الثامن — في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق  
التجارية بمضى الزمن ... ٣٩

### الباب الثالث — في الافلاس

- الفصل الأول — في اشهار الافلاس ... ٤٠
- » الثاني — في تعيين مأمور التفليسة ... ٤٧
- » الثالث — في وضع الأختام وفي الأحكام الأقلية  
المتعلقة بشخص المفلس ... ٤٨
- » الرابع — في تعيين وكلاء المدينين واستبدالهم ... ٤٩
- » الخامس — في وظائف وكلاء المدينين ... ٥١

صحيفة

- الفرع الأول - في القواعد العمومية... ٥١
- » الثاني - في رفع الأختام وفي الجرد... ٥٤
- » الثالث - في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له... ٥٥
- » الرابع - في الأعمال التحفظية... ٥٦
- » الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس... ٥٧
- الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المدينين... ٦٣
- الفرع الأول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم... ٦٣
- » الثاني - في الصلح... ٦٤
- » الثالث - فيما يترتب على الصلح... ٦٦
- » الرابع - في ابطال الصلح أو فسخه... ٦٧
- » الخامس - في قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس... ٦٩
- » السادس - في اتحاد المدينين... ٧٠
- الفصل السابع - في بيان أنواع المدينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم... ٧٣
- الفرع الأول - في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء... ٧٣
- » الثاني - في المدينين المرتهنين لمقول وفي المدينين الذين لهم الامتياز على المقولات... ٧٤

صحيفة

- الفرع الثالث — في حقوق المداينين المرتنين للعقار  
 والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه  
 أو الذين تحصلوا على اختصاصهم  
 بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء  
 ديونهم ..... ٧٥
- الفرع الرابع — في حقوق الزوجات ..... ٧٦
- الفصل الثامن — في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع  
 على المداينين ..... ٧٧
- » التاسع — في بيع عقارات المفلس ..... ٧٩
- » العاشر — في الاسترداد ..... ٧٩
- » الحادى عشر — في طرق التظلم من الأحكام الصادرة  
 في مواد التفليس ..... ٨١
- » الثانى عشر — في التفليس بالتقصير أو التدليس ..... ٨٣
- » الثالث عشر — في إعادة اعتبار المفلس اليه ..... ٨٥

## امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛ وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

### المادة الاولى

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على أربعمائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

### المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخري





# قانون التجارة

## الباب الأول

### في القواعد العمومية

#### الفصل الأول — في التجار وفي الأعمال التجارية

١ — كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر .

٢ — يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هوآت :

كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .

وكل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل براً أو بحرا .

وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية وغيرها من المحلات المعتدة للبيع بالمزايدة أو الملاعب العمومية .

وكل عمل متعلق بالكيميالات أو الصرافة أو السمسرة .

وجميع معاملات البنوك العمومية .

وجميع الكيميالات أيا كان أولو الشأن فيها .

وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من امضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجر انما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية .

وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقابل متعهدا بتوريد الأدوات والأشياء اللازمة لذلك .

وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمسببين والسماسرة والصيارف ما لم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد .

وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفورها داخل القطر أو خارجه .

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة .

وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن .

وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض

بحرى وكل عقد تأمين من الاخطار وجميع العقود الأخر المتعلقة بالتجارة البحرية .

وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحين واجرمهم .

واستخدام البحريين فى السفن التجارية .

٣ — اذا باع أحد أصحاب الأراضى أو المزارعين المحصولات الناتجة من الأراضى المملوكة له أو المزروعة بمعرفته فلا يعد هذا البيع عملا تجاريا .

٤ — يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من بلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه وأما إذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر إلا باذن من المحكمة الابتدائية .

٥ — وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية .

## الفصل الثاني

في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار

٦ - يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة اخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص .

٧ - وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيد هذا الملخص بالدفتر السابق ذكره .

٨ - كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجاب لطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور .

٩ - يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له أن يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته .

١٠ - إذا لم يوف التاجر بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم أفلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد اعتمادا غير مستحق .

## الفصل الثالث - في دفاتر التجار

١١ - يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان

ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرها اجمالا بغير بيان لمقرراتها .

١٢ — ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالأشغال وأن يجمع ما يرد اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته .

١٣ — ويجب على كل تاجر أن يحدد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصر ما له وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعده لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين .

١٤ — ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تتم كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطابات التأشير بالإلزام بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للأمور المذكور بأى وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا يحجزها عنده .

١٥ — الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للإجراءات السالف ذكرها .

١٦ — لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد إلا في مواد

الأموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الإفلاس وفي هذه الأحوال يجوز للحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالإطلاع على تلك الدفاتر .

١٧ — يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الإثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا .

١٨ — يجوز للحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة .

---

## الباب الثانى فى أنواع العقود التجارية

### الفصل الأول — فى الشركات

١٩ — الشركات التجارية المعتبرة قانونا ثلاثة أنواع :

- النوع الأول — شركة التضامن .
- النوع الثانى — شركة التوصية .
- النوع الثالث — شركة المساهمة .

وتتبع فى هذه الشركات الأصول العمومية الميينة فى القانون المدنى والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية .

٢٠ — شركة التضامن هى الشركة التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها .

٢١ — اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة .

٢٢ — الشركاء فى شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها إلا من أحدهم انما يشترط أن يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة .

٢٣ — شركة التوصية هى الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين .

٢٤ — تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين .

٢٥ - وإذا وجدت علة شركاء متضامين ودخلت أسماؤهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديريين لها أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن ادارتها .

٢٦ - لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الادارة .

٢٧ - الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه الى الشركة .

٢٨ - ولا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل .

٢٩ - إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة .

٣٠ - وكذلك إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه .

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامة أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال .

٣١ - إذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشا أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشئ .

٣٢ - شركة المساهمة لاتعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم .

٣٣ - وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها .

٣٤ — تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أولا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به في نظامنامه الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم .

٣٥ — هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين إلا عن وفاء العمل الذى أحيل على عهدهم أى لا يترتب على مايجرونه من الادارة الزامهم بشئ مما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاما خاصا بأشخاصهم أو على وجه التضامن .

٣٦ — الشركاء فى هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة إلا بقدر سهامهم فيها .

٣٧ — رأس مال شركة المساهمة يتجزأ الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية .

٣٨ — يجوز أن يكون سند الأسهم فى صورة سند لحامله وفى هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد الى أخرى .

٣٩ — وتثبت ملكية الأسهم بقيدھا فى دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة فى الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو امضاء وكليهما وعلى مدير الشركة أن يذ كر ذلك فى هامش السند الأصيل أو على ظهره إذا لم يعط سندا آخر جديدا .

٤٠ — لا يجوز ان يحاد شركة المساهمة إلا بأمر يصدر من الجنا ب الخديوى بالتصديق على الشروط المندرجة فى عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها .

٤١ — جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصيل بالقطر المذكور .



٤٢ — ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئا إلى أسهم بدون إحلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة .

٤٣ — لا يجوز لأى شركة أن تجزئ رأس مالها إلى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية إذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرية وأما إذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين جنيها مصرية .

٤٤ — تكون سندات الاسهم فى شركات التوصية بأسماء أربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم بأسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف .

٤٥ — يعين فى الأمر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم أو المتنازل اليه الذى كان السند باسمه .

٤٦ — ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية .

٤٧ — ويكون الاجراء كذلك فى المشاركة التى يلتزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة فى الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة المساهمة .

٤٨ — ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التى يوجد فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل فى السجل المعد لذلك ويعلن ببلصقه مدة ثلاثة أشهر فى اللوحة المعدّة فى المحكمة للاعلانات القضائية .

٤٩ - ويلزم أيضا درجه في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات .

٥٠ - ويشتمل هذا الملخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم ما عدا الشركاء أرباب الأسهم الغير مسؤولين في شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الأموال الخارجين عن الادارة في شركة التوصية .

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء الماذونين بالادارة وبوضع الامضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحصلت او يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية .

وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها .

٥١ - يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية .

٥٢ - ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا أعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان .

٥٣ - لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا .

٥٤ - اذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطالانها .

٥٥ - لا يترتب على الغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الأموال في شركة التوصية وأرباب الأسهم في شركة المساهمة أنهم ملزمون بشئ مما على وجه التضامن .

٥٦ — اذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده امضاءه على ملخصها وأما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يعلنه .

٥٧ — يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والأمر المرخص بإيجادها ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في احدى الجرائد وأن لم يحصل ذلك ألزم مديرو الشركة بديونها على وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات أيضا .

٥٨ — اذا قصد الاستقرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الانقاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها .

٥٩ — وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة .

٦٠ — تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الأرباح الشروط التي يتفقون عليها .

- ٦١ - من عقد من المحاصيين عقدا مع الغير يكون مسؤولا له دون غيره .
- ٦٢ - الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم .
- ٦٣ - يجوز اثبات وجود شركات المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات .
- ٦٤ - لا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى .
- ٦٥ - كل مانشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في اقامته بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المبينة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانونا أو من تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة .
- وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها .

## الفصل الثاني - في السماسرة والبورصات التجارية

- ٦٦ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - السمسرة حرفة مباحة .
- السمسار الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسؤولا عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكلا بالعمولة .

٦٧ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — السمسار الذى بيعت على يده ورقة من الأوراق المتداول بيعها مسؤول عن صحة امضاء البائع .

٦٨ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يجب على السماسرة الذين بيعت على يدهم بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم وأن يبينوا أوصافها التى تميزها عن غيرها ما لم يعفهم المتعاقدان من ذلك .

٦٩ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يجب على السماسرة عقب اتمام كل عمل أن يكتبوه فى محافظهم وأن يقيدوه يوميا فى يومياتهم بدون تخلل البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا تخرج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمنها وجميع شروط العمل بيانا مضبوطا .

وتذكر نمر السندات فى الكشف الذى يعطى للعميل وقت التسليم .  
إذا لم يحدد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاثره المكتوبة على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للحكمة لتكون من أوجه اثبات الشروط التى حصل بموجبها العمل المذكور .

٧٠ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — إذا طلب أحد المتعاقدين من السماسرة صورة ما فى دفاترهم مما يختص بالعمل الذى أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاؤها فى أى وقت كان .

ويجب عليهم أيضا أن يقدموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر والبيانات .

إذا امتنع السمسار عن اجابة طلب مما ذكر فى هذه المادة كان ملزما بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعه .

٧١ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لايسوغ فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تغفل بالطرق الادارية .

ويجب أن يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح .

٧٢ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — أى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لأمر عال لايعتبر صحيحا قانونا .

٧٣ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — الأعمال المضافة الى أجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق .

ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة .

٧٤ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لا تتعقد أعمال البورصة انعقادا صحيحا إلا إذا حصلت بوساطة السماسرة المدرجة أسمائهم فى قائمة تحررها لجنة البورصة .

ولا يجوز للسماسر أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المعقود بمعرفته إلا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الأمر .

وإذا ثبت أن سمسارا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار فى طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها .

٧٥ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يشمل الأمر العالى المبين فى المادة ٧٢ السالف ذكرها على الأخص ما يأتى :

- ( ١ ) تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان اختصاصها ؛
- ( ٢ ) شروط ادراج أسماء السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين في البورصة .
- ( ٣ ) قبول تسعير البضائع والأوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية ؛
- ( ٤ ) التصنيفات ؛
- ( ٥ ) تأديب السماسرة .

### الفصل الثالث — في الرهن

٧٦ — إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأميناً على عمل من الاعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني .

والأوراق المتداول بيعها يثبت رهنها أيضاً بتحويلها تحويلاً مستوفياً للشروط المقررة قانوناً ومذكوراً فيه أن تلك الأوراق سلمت بصفة رهن .  
أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهم أو بمخصص في الأرباح أو من السندات المحترقة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضاً بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة .

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة .

٧٧ — لا يكون للدائن المرتهن في جميع الأحوال حق الامتياز في الشيء المرهون إلا إذا سلم ذلك الشيء إليه أو إلى شخص آخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازة من أسلمه منهما ويعتبر الدائن حائزاً

للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكرك أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها .

٧٨ — إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء بخلاف مواعيد المسافة أن يقدم عريضة للقاضي المعين للأمور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليتحصل منه على الاذن ببيع جميع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمساريين لذلك في الاذن المذكور .

ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بلبق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك .

٧٩ — كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للإجراءات المقررة آنفا يعتبر لاغيا .

٨٠ — تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتن لها .

### الفصل الرابع — في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

٨١ — الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابلة أجرة أو عمولة .

٨٢ — وهو الملزوم دون غيره لموكله ولئن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر .

٨٣ — ولئنما اذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على اذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه اقامة الطلب على الآخر



وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط .

٨٤ — اذا عمل الوكيل بالعمولة عملا باسم الموكل بغير اذن منه في اظهار اسمه قتراعى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملا لآخر بغير اذنه .

٨٥ — للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسله أو المسلمة اليه أو المودعة عنده بمجرد الارسال أو الايداع أو التسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي أقرضها أو دفعها سواء كان قبل ارسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز إلا بالشروط المقررة في المادة ٧٧

وتدخل في ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل .

٨٦ — وللوكيل المذكور أيضا حق الامتياز على الأوراق التجارية المخصصة لسداد شئ ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها .

٨٧ — امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الأخرى .

٨٨ — اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فالوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولية والتقدم على مداين الموكل المذكور .

٨٩ — يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الاذن بيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ان لم يأذن له موكله بذلك اما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة في المادة ٧٨

## الفصل الخامس

في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمانة النقل والمراكبية ونحوهم

٩٠ — يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه وبواسطة غيره براً أو بحراً أن يقيد في يوميته بيان جنس البضائع مقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها إذا طلب منه ذلك .

٩١ — وهو ضامن لتسريع ارسال البضائع والأعيان على قدر الامكان ولوصولها في الميعاد المعين في تذكرة النقل إلا في حالة القوة القاهرة الثابتة قانوناً .

٩٢ — وهو ضامن للبضائع والأعيان إذا حصل فيهما تلف أو علمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل انما له الرجوع على أمين النقل اذا كان له وجه .

٩٣ — ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامناً لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع إذا لم يعين التاجر في خطاب الارسالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الأصل ضامناً لأفعاله .

٩٤ — البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك انما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل .

٩٥ — تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل .

٩٦ — تذكرة النقل يجب أن تكون مورخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الاشياء المراد نقلها فضلاً عن الشروط المتفق عليها

بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير .

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي مرسلته اليه واسم أمين النقل وصفته ومحلّه وأن يبين فيها أجرة النقل وأن يوضع عليها امضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وأن يكون على هامشها نياشين ونمر الأشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن شخص مسمى أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيدّها في دفتره بالتام بدون تخلل بياض بين الكتابة .

٩٧ — أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها اذا تلفت أو عدمت إلا اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها .

٩٨ — اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير الزام أمين النقل بتعويضات .

٩٩ — استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها وأما اذا كان غير ظاهر فيجوز اثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور إلا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق .

١٠٠ — اذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها واثباتها بمعرفة أهل خبرة تعينهم محكمة

المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو حجزها ثم نقلها الى محل مؤتمن كخزن الكرك وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل .

١٠١ — الأحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديد ونحوهم ممن ينقلون الأموال .

١٠٢ — اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الأدلة ويجوز للمحكمة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين .

١٠٣ — اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض أزيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضم الى ذلك المصاريف المنصرفة .

١٠٤ — كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالارساليات التي تحصل في داخل القطر المصرى وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالارساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية ويتبدى الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة .

## الفصل السادس - في الكمبيالات

### الفرع الأول - في صور الكمبيالات

١٠٥ - تسحب الكمبيالات من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة فيه .

ويبين فيها اليوم والشهر والسنة اللاتي تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل للذان يجب الدفع فيهما .  
ويذكر فيها أن القيمة وصلت .

وتكون لحاملها أو تحت اذن شخص ثالث أو اذن نفس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه .

وإذا كتب من الكمبيالة عدة نسخ أى نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا ذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة .

١٠٦ - لا يذكر في الكمبيالة التي تحت اذن صاحبها وصول القيمة إلا في أول تحويل .

١٠٧ - يجوز أن تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته .

١٠٨ - الأوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكمبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو صفة تعتبر سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية .

ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يمتنع به على الغير الذي لم يخبر به .

١٠٩ — اذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتاجرات سحب كميالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن .

١١٠ — الكميالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجارا أو من عديمي الأهلية والتحاويل والقبول المضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط .

### الفرع الثاني — في مقابل الوفاء

١١١ — يعدّ مقابل الوفاء موجودا اذا حل ميعاد دفع الكميالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساويا للأقل لمبلغ الكميالة .

١١٢ — قبول الكميالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكميالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضامنا للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وانما اذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان موجودا في ميعاد استحقاق الدفع واستمر الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فترا ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعتة .

١١٣ — يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى لحامل الكميالة السندات اللازمة لاستحصله

على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أفلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه إعطاء تلك السندات .

١١٤ — مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكبيالة أو في وقت انتقال ملكيتها للشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه .

١١٥ — إذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدايني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تملكه وأما إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذوات قيمة أو مبالغ ويموز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكبيالة أن يسترد ما يكون من هذا القليل .

١١٦ — إذا وجدت عدة كبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكبيالات الأخر مقدماً على غيره .

### الفرع الثالث — في قبول الكبيالات

١١٧ — صاحب الكبيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسؤولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق .

١١٨ — الامتناع عن قبول الكبيالة يصير إثباته بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول .

١١٩ — متى أعلن بروتستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلا ضامنا لدفع قيمة الكبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا إلا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل .

١٢٠ — من قبل كبيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله .

١٢١ — يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكبيالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكبيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاق القابل عليها وإن لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها .

١٢٢ — يبين في صيغة قبول الكبيالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامة قابلها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها .

١٢٣ — لا يجوز تقييد قبول الكبيالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون قاصرا على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول .

١٢٤ — يلزم قبول الكبيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وإن لم ترد لحاملها بعد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها .



### الفرع الرابع — في قبول الكميالة بالواسطة

١٢٥ — في وقت عمل البروتيسكو على كميالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكميالة ويذكر في ورقة البروتيسكو ويضع عليه المتوسط امضاءه أو ختمه .

ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه .  
وإلا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات إذا اقتضاها الحال .

١٢٦ — لا تزال حقوق حامل الكميالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع إلا بعد عمل بروتيسكو عدم الدفع في الميعاد المحدد .  
فان دفع قبل عمل البروتيسكو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الأصل .

### الفرع الخامس

في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكميالة

١٢٧ — يجوز سحب الكميالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها :  
أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع .

أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها .

أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم .

١٢٨ — الكميالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها :

تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها .

- ١٢٩ - يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكبيالة المسحوبة لدفعها بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول .
- ١٣٠ - تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكبيالة .

وإذا كانت الكبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الإطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول .

- ١٣١ - والكبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتفاء الموسم أو في نفس يوم الموسم إذا كان لا يستمر إلا يوما واحدا .

- ١٣٢ - إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكبيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله .

### الفرع السادس - في تحويل الكبيالة

- ١٣٣ - الكبيالة المحتررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكبيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل .
- ١٣٤ - يؤرخ تحويل الكبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه .

- ١٣٥ - إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له

فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولاً بصفة محيل .

وصيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون ما كتب مطابقاً لأعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل .

١٣٦ — تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وإن حصل يعد تزويراً .

### الفرع السابع

في ملزومية صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي

١٣٧ — صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

١٣٨ — دفع قيمة الكيالة فضلاً عن كونه مضموناً بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضماناً احتياطياً ويكون ذلك بكتابة على ذات الكيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة .

١٣٩ — الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل ويلزم الضامن احتياطاً بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين .

١٤٠ — لا يجوز لضمان صاحب الكيالة ضماناً احتياطياً أن يحتاج بعدم عمل البروتستو إلا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به .

١٤١ - يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكبيالة ضمانا احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن .

### الفرع الثامن - في دفع قيمة الكبيالة

١٤٢ - يلزم دفع قيمة الكبيالة من صنف النقود المبينة فيها .  
١٤٣ - من يدفع قيمة الكبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولا عن صحة الدفع .

١٤٤ - من يدفع قيمة الكبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحا .

١٤٥ - لا يجبر حامل كبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق .

١٤٦ - اذا دفعت قيمة الكبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحا اذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ .

١٤٧ - من يدفع قيمة كبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة .

١٤٨ - لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كبيالة إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها .

١٤٩ - اذا ضاعت كبيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا .

١٥٠ — اذا كانت الكمبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من القاضى المعين للأموال الوقتية بشرط أداء كفيل .

١٥١ — من ضاعت منه كمبيالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكمبيالة الضائعة وأن يحصل على ذلك بأمر القاضى بعد أن يثبت ملكيته لها بدفاته مع أداء كفيل .

١٥٢ — وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التى حصلت بمقتضى ما ذكر فى المادتين السابقتين يجب على صاحب الكمبيالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم أن يكون عمله فى اليوم التالى ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكمبيالة ويجب أن يعلن البروتستو الى الساحب والمحيلين اعلانا رسميا بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سياتى لاعلانه ويجب عليه عمله فى الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضى لعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكمبيالة .

١٥٣ — يجب على مالك الكمبيالة الضائعة أن يطلب من محيلها الأخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه فى اجراء اللازم عند محيله الذى انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكمبيالة وفى هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة التى ضاعت منه .

١٥٤ — تعهد الكفيل المذكور فى مادتي ١٥٠ و ١٥١ يظل بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل فى أثناءها مطالبة ولا تدعى أمام المحاكم .

١٥٥ — اذا عرض على حامل الكبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكبيالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقى منها .

١٥٦ — لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة كبيالة .

### الفرع التاسع — في دفع قيمة الكبيالة بالواسطة

١٥٧ — الكبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها وبصيراثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها .

١٥٨ — من دفع قيمة كبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة استيفائها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين أما اذا كان عن أحدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم .

١٥٩ — اذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكبيالة بطريق التوسط يقتسم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين أكثر من غيره واذا تهدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه في الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره .

### الفصل العاشر

فيما لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

١٦٠ — حامل كبيالة مسحوبة من الارض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة

الدفع في القطر المصري سواء كان يجزّد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما إذا كانت الكميالة مسحوبة من بلاد أوروبا الأخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت مسحوبة من أي بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة .

وكذلك يسقط حق حامل الكميالة في الرجوع المذكور إذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الأجنبية يجزّد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة .

وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الأحكام المتقدمة ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكميالة وساحبها والمحيلين أيضا .

١٦١ - يجب على كل حامل كميالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد .

١٦٢ - الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مئة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فإذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده .

١٦٣ - عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المسحوب عليه أو تفليس لا يترتب عليه معافاة حامل الكميالة من عمل البروتستو

لعدم الدفع وإذا أفلس قابل الكيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه .

وإذا كتب الساحب على الكيالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعافى حامل الكيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازمة استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور .

١٦٤ — يجوز لحامل الكيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معا ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور .

ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة أحدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم .

١٦٥ — إذا طالب حامل الكيالة من حوّلها اليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه أن يعلن اليه البروتستو المعمول وإن لم يوفه بقيمة الكيالة يكلفه في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور .

١٦٦ — بعد عمل البروتستو عن الكيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية بيانها :



ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القار ولببلاد فرنسا أو ايطاليا أو أوستريا .

وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا .

وسنة لجميع البلاد الأخرى زاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية .

١٦٧ — اذا طالب حامل الكميالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة .

١٦٨ — لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدئ هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة .

١٦٩ — يسقط مال حامل الكميالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكميالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل بروتيستو عدم الدفع وللطالبة بالضمان على وجه الرجوع .

١٧٠ — يسقط حق المحيلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به .

١٧١ — وكذلك يسقط حق حامل الكميالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب اذا أثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكميالة حق المطالبة إلا على المسحوب عليه .

١٧٢ — يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاث السابقة ويعود لحامل الكبيالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل إذا وصلت لأحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتيسـتو أو لإعلانه أو للتكليف بالحضور أمام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكبيالة سواء كان وصولها إلى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر .

١٧٣ — يجوز لحامل الكبيالة المعمول عنها بروتيسـتو عدم الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل مجزا تحفظيا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات .

### الفرع الحادى عشر — فى البروتيسـتو

١٧٤ — يعمل كل من بروتيسـتو عدم القبول وبروتيسـتو عدم الدفع على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وإنما لا يعمل البروتيسـتو إلا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكبيالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة .

١٧٥ — تشمل ورقة البروتيسـتو على صورة الكبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكبيالة ويذكر أيضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتيسـتو الحاصل من المحضر .

وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة إلا اذا كان محضى أو مختوما من المعترف .

١٧٦ — لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المراعى فيها الاجراءات المقررة إلا فى حالة ضياع الكبيالة المنبه عليها فيما سبق .

١٧٧ — يجب على المحضرين أو الأشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها بتامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ فى دفتر مخصوص من الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد فى الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للأشخاص .

### الفرع الثانى عشر — فى الرجوع

١٧٨ — يكون الرجوع بسحب كبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكبيالة الاصلية .

١٧٩ — ولا يفتى تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة .

٢٨٠ — وكبيالة الرجوع المذكور هى كبيالة جديدة يسحبها حامل الكبيالة الاصلية على صاحبها أو أحد المكيين ليحصل بها على قيمة تلك الكبيالة الاصلية الممول عنها البروتستو وعلى المصاريف التى صرفها والفرق الذى دفعه .

١٨١ — اذا كانت الكبيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذى يطالب به فى حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة

لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها أما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكبيالة الأصلية كبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل .

١٨٢ - ترفق الكبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع .

١٨٣ - تشمل تلك القائمة على أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها البروتيسستو وعلى مصاريف البروتيسستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد القفص وأجرة الخطابات ويبين فيها اسم من سحبت عليه الكبيالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكبيالة المعمول عنها البروتيسستو ونفس ورقة البروتيسستو أو نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كبيالة الرجوع مسحوبة على أحد المحيلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبته لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سحبت منها .

١٨٤ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كبيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع أخيرا من الساحب انما لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الاولى من المادة ١٨١ .

١٨٥ - كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كبيالة الرجوع التي تسحب منه .

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعرين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكيالة الأصلية وبين الجهة التي يسحب عليها الكيالة الجديدة .

١٨٦ — لا يجوز جمع فرق الأسعار بأن يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المحلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب .

١٨٧ — فائدة أصل قيمة الكيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو .

١٨٨ — أما فوائد مصاريف البروتستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا .

### الفصل السابع

في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها  
وغيرها من الاوراق التجارية

١٨٩ — كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص بمحاول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضماتها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بما لحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون .

١٩٠ - يبين في السند الذى تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره .

وأما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة إلا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل .

١٩١ - أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها وأما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة .

١٩٢ - يجوز اثبات الرجوع الذى يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائزة قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة .

١٩٣ - إذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع أن مقابل وفائها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة فحاملها الذى تأخر في تقديمها تضيع حقوقه التى على محررها المذكور .

## الفصل الثامن

في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن

١٩٤ — كل دعوى متعلقة بالكبيالات أو بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع مجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتيسو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بخلفهم الميين على أنه لم يكن في ذمتهم شئ من الدين اذا دعوا للحلف وعلى من قوم مقامهم أو ورتتهم أن يحلفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شئ مستحق من الدين .

## الباب الثالث - في الافلاس

### الفصل الأول - في اشهار الافلاس

١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك .

١٩٦ - الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدينيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها .

١٩٧ - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

١٩٨ - يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً من ضمن الأيام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن أو التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان محله .

١٩٩ - وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة وذكرفيه الأسباب التي منعتة عن تقديمها .

٢٠٠ - ويلزم أن تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ما له وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاءه أو ختمه .



- ٢٠١ - فإذا طلب المدينون الحكم بإشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كاتبها ويقيد فيه ملخصها فوراً .
- ٢٠٢ - يلزم أن تشتمل تلك العريضة على اثبات أو بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .
- ٢٠٣ - يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته .
- ٢٠٤ - يجوز لرئيس المحكمة في الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الأختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية .
- ٢٠٥ - اذا كان طلب الحكم بإشهار الافلاس صادراً من وكيل الحضرة الخديوية يعلن المدين بيوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها .
- ٢٠٦ - يجوز للحكمة ولو بكل الحضرة الخديوية أن يسمعا أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة واذا طلب المدين ذلك منهما وجب عليهما استماعه .
- ٢٠٧ - يجوز أن يكون اعلان المدين بيوم الجلسة بميعاد أربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان بميعاد أقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة .
- ٢٠٨ - تحكم المحكمة بإشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد ميعاد اذا فر المدين أو أخفى ماله بالفعل أو كان آخذاً في اختلاسه .

٢٠٩ — يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته إذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحضرة الخديوية أو المدانين أن يطلبوا الحكم بالافلاس إلا في ظرف السنة التالية للوفاة .

٢١٠ — وفي هذه الحالة إذا طلب وكيل الحضرة الخديوية أو المدانين اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان أو طلب الحضور امام المحكمة الى آخر محل كان مقيا فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة .

٢١١ — الحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذا مؤقنا .

٢١٢ — يبين في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بيانا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بافلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة .

٢١٣ — ينشر ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المدانين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعتدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا الملخص المذكور في اللوحة المعتدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المفلس محل تجارة .

٢١٤ — يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الأخضام ذوي الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين

ذلك الوقت بثمانية أيام في الجريدتين المعيتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالحكمة .

ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر باسهار الافلاس .

٢١٥ — يجوز للحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللحاكم التأديبية حال نظرها في دعوى يحنحة أو يحنانية أن تنظر أيضا بطريق فرعى في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باسهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون .

٢١٦ — الحكم باسهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الأموال التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس ويوجب أيضا فرز روكية مداينى التركة الآيلة للمدين عن روكية مداينى تفليسته .

٢١٧ — ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار إلا في وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بترع عقار من يد المفلس المذكور وبيعه فيحصل البيع باذن مأمور التفليسة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص المداين بالعقار المملوك لمدينه لوفاء دينه .

٢١٨ - إذا أقيمت دعوى على التفليس جاز للحكمة أن تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم .

٢١٩ - الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه أو عليه .

٢٢٠ - لا يجوز للمدائنين أن يقيموا دعوى باسم المفلس إلا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط أن يكون ذلك في حضور وكلاء المدائنين ويصدر الحكم لهم إذا اقتضاه الحال .

٢٢١ - يترتب على الحكم بإشهار الإفلاس أن يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالا وإذا أفلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن أو من قبل كميالة أو سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عداه ممن يكون ملزوما بالدين أن يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يختار الدفع حالا .

٢٢٢ - أجرة الاماكن التي تستحق الى اقتضاء مدة الايجار لاتصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بإشهار الإفلاس متى كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن ايجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن الايجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذي يتبدئ فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض .

٢٢٣ - اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين .

٢٢٤ - ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالإيرادات المقررة مدة الحياة والإيرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط

معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس .

٢٢٥ — حصصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل أو يصير ايداعها بالكيفية التي يعينها مأمور التفليسة .

٢٢٦ — الحكم باشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المدينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن مقولات أو عقار أو بتسجيل حق المدين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها إلا من المبالغ المتحصلة من الأموال المخصصة للتأمين .

٢٢٧ — اذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وقى ديناً لم يحل أجله بنقود أو بحالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل للوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية .

ويكون أيضاً لاغياً ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من متولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفاً لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد .

٢٢٨ — وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باشهار افلاسه يجوز الحكم ببطلانه إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد ذلك العقد كان عالماً باختلال أشغال المدين المذكور .

وفي كل الأحوال يجب أن يحكم ببطلان تلك العقود إذا كان القصد منها إخفاء هبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور .

٢٢٩ - ويحكم ببطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل إذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء الحال ولو كان الذى حصل له التبرع لم يعلم ذلك إلا إذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغه فيها .

٢٣٠ - وكذلك يصير الغاء جميع الأعمال والمشاركات ايا كانت وفي أى وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد اضراراً بالمدينين ووجد الضرر بالفعل .

٢٣١ - حقوق الامتياز والرهن العقارى المكتسبة من المفلس على الوجه المرقى قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم باشهار افلاسه ومع ذلك يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التى قبل هذا الوقت اذا مضت مدة أزيد من خمسة عشر يوماً بين تاريخ عقد الرهن العقارى أو الامتيازى وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التى اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التى حصل فيها التسجيل .

٢٣٢ - اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذى تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم باشهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع إلا على من سمحت الكميالة على ذمته واذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المحيل الأول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب

منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكيالة أو السند .

٢٣٣ — جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المعدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أرباحها مكن المؤجرة إليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أرباحه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته .

### الفصل الثاني — في تعيين مأمور التفليسة

٢٣٤ — تعيين المحكمة في الحكم بإشهار الإفلاس أحد قضااتها مأموراً للتفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليس .

٢٣٥ — ويناط بهذا المأمور تعجيل إشغال التفليسة وملاحظة إدارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالنازعات التي تنشأ عن التفليس .

٢٣٦ — لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التفليسة إلا في الأحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الأحوال المذكورة إلى المحكمة الابتدائية .

٢٣٧ — يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم إلى المحكمة في أودة مشورتها .

٢٣٨ — يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التفليسة بغيره من القضاة .

## الفصل الثالث

في وضع الأختام وفي الاحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس

٢٣٩ — تأمر المحكمة في الحكم الصادر باسهار الافلاس بوضع الأختام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أى حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التفليسة بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة .

٢٤٠ — اذا وفي المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوسا بسبب آخر وقت اشهار افلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر باسهار الافلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع مؤقتا أو كلية الاجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه ويكل المدينين أو مع عدم أخذ كفيل .

٢٤١ — يضع مأمور التفليسة الأختام فورا على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاته وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الأختام على جميع ذلك ممن يعينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد فاذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية بوضع الأختام على مركز الشركة الأصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين .

٢٤٢ — يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصا من الحكم الصادر باسهار الافلاس



مشتعلا على المهم من البيانات والأحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم باشهار الافلاس سواء كان بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية .

٢٤٣ — الأحكام التي تشتمل على الأمر بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المدانين .

٢٤٤ — إذا كانت قود المفلس الموجودة لا تفي بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الأختام وحبس المفلس فالمصاريف التي تختص بأمور المحكمة تفيد في الحساب والمصاريف الأخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة أو المقيدة بالامتياز من أول مبلغ يحصل من أموال المفلس .

## الفصل الرابع

في تعيين وكلاء المدانين واستبدالهم

٢٤٥ — تعين المحكمة في حكمها باشهار الافلاس وكلاء أو أكثر عن المدانين توكيلا مؤقتا .

٢٤٦ — على مأمور التفليسة أن يدعو فورا بموجب خطابات واعلانات تدرج في الجرائد جميع المدانين المذكورة أسماؤهم في الميزانية أو المظنون أنهم مدانيون لاجتماعهم في يوم معين تحت رياسته بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم باشهار الافلاس .

٢٤٧ - ويكتب محضر بأقوال ولاحظات المداينين ويقتم إلى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الأول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعين وكلاء آخر بدلهم .

٢٤٨ - الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال وبالكيفيات الآتي بيانها فيما بعد .

٢٤٩ - يجوز في كل وقت ابلاغ عدد وكلاء المداينين إلى ثلاثة ويصح انتخابهم من الأجانب عن الروكية ويجوز لهم أيا كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضا تعيينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة .

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذى شأن في ذلك إذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التقدير .

٢٥٠ - لا يجوز أن يعين وكلاء عن المداينين من كان قريبا أو صهرا للفلس إلى الدرجة السادسة بدخول الغاية .

٢٥١ - إذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر اليهم يعرض ذلك مأمور التفليسة إلى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المداينين ثانيا .

٢٥٢ - إذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء أى عمل إلا باجتماعهم معا عدا الحالة التي يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملا معيناً أو عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ في اجراء ذلك .

٢٥٣ - يجوز لوكلاء المداينين أن يوكلوا بعضهم بعضا في العمل .

- ٢٥٤ — وهم متضامنون فيما يتعلق بإجراءات ادارتهم .
- ٢٥٥ — اذا حصل التشكى فى أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة فى مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية .
- ٢٥٦ — يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المفلس أو من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر .
- ٢٥٧ — اذا لم يحصل من مأمور التفليسة فى ظرف ثمانية أيام ما يلزم فى شأن التشكى المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهى تسمع فى أودة مشورتها . تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة فى طلب العزل .
- ٢٥٨ — يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت فى ذلك نفعاً للمداينين .

### الفصل الخامس — فى وظائف وكلاء المداينين

#### الفرع الاول — فى القواعد العمومية

- ٢٥٩ — اذا لم توضع الأختام قبل تعيين وكلاء المداينين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها .
- ٢٦٠ — يجوز أيضاً لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعافهم من وضع الاختتام على الأشياء الآتى بيانها أو يأذن لهم برفع الأختام عنها :

( أولا ) ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته  
ويعلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة يحررها وكلاء المداينين  
ويصدق عليها مأمور التفليسة .

( ثانيا ) الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب  
الحصول .

( ثالثا ) الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع  
تشغيل تلك المحال ناشأ عنه خسارة على المداينين .

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الأشياء المذكورة وتقويمها  
بمعرفة وكلاء المداينين بحضور مأمور التفليسة او من ينتدبه لذلك  
وتوضع امضاء من يحضر منهما على قائمة الجرد .

٢٦١ — بيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة  
قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر  
مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين .

٢٦٢ — يجوز لوكلاء المداينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة  
بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل  
تحت ملاحظته .

٢٦٣ — لا توضع الأختام على الأشياء الآتية او ترفع عنها  
لتسلم الى وكلاء المداينين بعد تحرير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى  
تلك القائمة تحت يد مأمور التفليسة :

( أولا ) الدفاتر التي يقفل عليها مأمور التفليسة .

( ثانيا ) الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها  
قريب الحلول أو التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطلبوا  
تحصيلها أو يسعوا السعى اللازم في شأنها .

٢٦٤ — الخطابات أو التفراجات الواردة باسم المفلس تسلم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضرا وقت ذلك .

٢٦٥ — يجوز للمفلس أن يتحصل من أموال تفليسته على ما يقوم بعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز التظلم من هذا التقدير الى المحكمة من أى إنسان له شأن فى ذلك .

٢٦٦ — على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتفصيلها بحضوره أو لبدء ما يلزم من الايضاحات وان لم يحضر بعد الطلب ينبه عليه تنبيها رسميا بالحضور فى ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وانما اذا كانت له أذنان ثابتة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له أن يقيم ويكلا ينوب عنه فى الحضور ويجوز للحكمة أن تأمر بحبسه فى حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا .

٢٦٧ — اذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء أن يحزروها فورا بواسطة دفاتره وأوراقه والايضاحات التى يتحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للحكمة .

٢٦٨ — مأمور التفليسة مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته .  
ومستخديه وأى إنسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفى أسباب وأحوال التفليس .

٢٦٩ — اذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لأولاده أو لورثته ولأرملته أن يحضروا بأنفسهم أو يوكلوا من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس .

## الفرع الثاني — في رفع الأختام وفي الجرد

٢٧٠ — تحضر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الأختام وتسلم إحدى النسختين الى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وقوائم الأشياء ويذكرون في تلك القائمة الأشياء التي لم توضع عليها الأختام أو رفعت عنها .

٢٧١ — اذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المقل قبل افتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً .

٢٧٢ — يجب على وكلاء المدينين في جميع التفاليس أن يسلموا الى مأمور التفليسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم .

٢٧٣ — واذا ظهر لهم أى أمر مهم مختص بتلك الأحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للأمر المذكور ملخصاً جديداً به .

٢٧٤ — على مأمور التفليسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية فان لم تسلم له من وكلاء المدينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له أسباب التأخير .

٢٧٥ — يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدينين وأن يطلعوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس .

### الفرع الثالث

في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له

٢٧٦ — بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس ونقوده وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وأمتعته ومنقولاته الى وكلاء المدينين ويكتبون التعمد بها في ذيل قائمة الجرد .

٢٧٧ — ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة مأمور التفليسة .

٢٧٨ — يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقع عليها الحجز .

٢٧٩ — يجوز لوكلاء المدينين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة .

٢٨٠ - يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه إذا كان متعلقا بالعقار .

٢٨١ - ويجب على وكلاء المدينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال التفليسة بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للصارييف المعتادة ولا يجوز اخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور .

٢٨٢ - ويجب عليهم أن يثبتوا لمأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وان تأخروا عن ذلك ألزموا بفوائد المبالغ التي لم يودعوها .

٢٨٣ - يجوز لمأمور التفليسة في أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يحررها وكلاء المدينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه أن يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها .

٢٨٤ - يجوز لكل ذى حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالى عن العوائق يوفى بقينا خمسة فى المائة من الديون .

٢٨٥ - اذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء ان يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشاده لهم وعلى مأمور التفليسة ان يعين شروط استخدامه فى ذلك .

### الفرع الرابع - فى الأعمال التحفظية

٢٨٦ - يجب على وكلاء المدينين من وقت توظيفهم اجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التى على مدينه .



٢٨٧ - ويجب عليهم أيضا اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم .

### الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس

٢٨٨ - يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرز بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات إلا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون .

٢٨٩ - اذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدلهم بنيرهم بالتطبيق على ما هو مقرّر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في احدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدّة للاعلانات القضائية وبخطابات يحزرها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المدينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلموا لوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المدينين خارجا عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في أشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور .

٢٩٠ - يتبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لمضى المواعيد المقررة في المادة السابقة ويصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها مأمور التفليسة ويلزم أن يشتمل الاخبار الذي يحصل للمدائنين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المدائنين للتحقيق طلبا ثانيا بخطابات يحزرها كاتب المحكمة و باعلانات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتنشر في الجرائد .

٢٩١ - تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المدائنين يكون بمعرفة مأمور التفليسة أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المدائن أو وكيله مع وكلاء المدائنين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحزرها محضر التحقيق .

٢٩٢ - يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه إلا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدائنين الذين حضروا في أول جمعية .

٢٩٣ - يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور .

٢٩٤ - يجب على المدائنين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها وإلا بجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيحا بتوصيلها الى قلم كتاب المحكمة .

٢٩٥ - يجوز لكل مدائن تحقق دينه أو اندرج في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو تحصل والفلس أيضا الحق في ذلك .

٢٩٦ — يبين في محضر التحقيق محل كل من المداينين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والايجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبين أيضا في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه .

٢٩٧ — اذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة :

”قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني“ .

ويضع عليها وكلاء المداينين امضاءهم ومأمور التفليسة علامته .  
ويكلف المفلس بوضع امضائه عليها أن كان حاضرا .

٢٩٨ — يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأييد ويجوز اجراؤه بواسطة وكيل عنه .

٢٩٩ — اذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور التفليسة .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور التفليسة وتكليف الأشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك .

٣٠٠ — تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضائية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان أمكن .

٣٠١ - يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المدائن إليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة قاضى المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدائن المذكور .

٣٠٢ - يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الأولية إذا اقتضاهما الحال .  
يؤن انتظار الى المواعيد المعطاة للمدائين المعروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

٣٠٣ - ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع إلا بعد خمسين يوما بالأقل من يوم نشر الحكم الصادر بأشهار الإفلاس بشرط عدم الإخلال بما سيدكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمدائين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

٣٠٤ - اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التى حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتهائيا قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمدائين المعروفين القاطنين بالقطر المصرى أو قبل انقضاء الخمسين يوما السالف ذكرها اذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الأحوال إما بانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخر انعقادها .

٣٠٥ - فاذا أمرت المحكمة بانعقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بأن المدائين المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم .

٣٠٦ - وفي حالة ما اذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجنابة أو جنحة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز أيضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان أمرت بانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن

يقبل فيها المداين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المداين المذكور في أشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها .

٣٠٧ - إذا كان لأحد المداين امتياز أو رهن عقارى أو حق في الاختصاص بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المداين المذكور في مداولات التفليس بصفة مداين طدى .

٣٠٨ - المداينون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأيدها في جمعية الصلح والمداينون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فإذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديراً مؤقتاً بمعرفة مأمور التفليسة .

٣٠٩ - إذا حصلت منازعة في ديون المداينين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهائى .

٣١٠ - إذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الأجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات .

والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وانما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة .

٣١١ - لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الأحوال السالف ذكرها إلا بطريق توقيع المحجز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم

بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثمانية أيام كاملة وتكون مصاريف توقيع الججز من طرف أرباب تلك الطلبات ويحضر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم .

٣١٢ - توقيع الججز من المداينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الججز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تهدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم وإذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء مما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول اليهم في التوزيعات السابقة .

٣١٣ - وفضلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله ما لم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المداين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف أعمال التفليسة .

ويصير ادخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة .

٣١٤ - لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الأحكام والأوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو تصدر بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا .

## الفصل السادس — في الصلح وفي اتحاد المداينين

### الفرع الأول

في طلب حضور ارباب الديون واجتماعهم

٣١٥ — يجب على مأمور التفليسة في ظرف الثلاثة أيام التالية للثمانية أيام المقررة لتأييد شئوت الديون وبعد اعلان الحكم باشهار الافلاس بخمسين يوما بالأقل أن يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا للداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكتبه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الأما كن المينة في لأئحة اجراءات المحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات .

٣١٦ — تنعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا أو من يوكلونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل وكلا عنه فيها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريرا مشتملا على بيان حالة التفليس وعلى بيان ماصار استيفائه من الاجراءات وماحصل من الأعمال ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور ممضى منهم الى مأمور التفليسة وهو يحضر محضرا بما قيل في الجمعية وما قر عليه الرأي .

## الفرع الثاني - في الصلح

٣١٧ - لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه إلا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح إلا باتحاد رأى أكثر المداينين بشرط أن يكونوا حائزين لثلاثة أرباع الديون المحققة المؤيدة أو المقبولة قبولا مؤقتا بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم وإلا كان الصلح باطلا .

٣١٨ - لا يكون لأرباب الديون الحائزين رهن عقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى في الأعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح إلا اذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم وإذا شاركوا المداينين الآخرين في الرأى في الصلح فجزء اعطائهم الرأى يعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح .

٣١٩ - يوضع الامضاء على مسند الصلح في نفس جلسته المنعقدة وإلا كان الصلح لاغيا وإذا رضى بالصلح المداينون الحائزون لثلاثة أرباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح ثمانية أيام لا مهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الأولى في شأن الصلح من التصميمات والقبول .

٣٢٠ - اذا حكم على المفلس أنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح وإذا حصل البدء في تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه الى أن



يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر إلا اذا كان برأى أكثر المدائنين عددا ومبلغا كالمقرر في المادة ٣١٧ فاذا كان للدولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة .

٣٢١ - واذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمدائنين أن يؤخروا المداولة في الصلح الى أن يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة .

٣٢٢ - وتجوز المعارضة في الصلح للمدائنين الذين لهم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تبين في المعارضة الأسباب المبينة عليها وأن تعلن لوكلاء المدائنين وللفلس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة .

٣٢٣ - اذا لم يعين إلا وكيل واحد عن المدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الاجراءات المبينة في المادة السابقة .

٣٢٤ - اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعادا قصيرا يجب فيه على المدائن المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم .

٣٢٥ - على من يريد التعجيل من الأخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك

بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢ .

٣٢٦ — اذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا فاذا قبلت المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوى الشأن فيه وفي جميع الأحوال يجب على مأمور التفليس أن يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه .

٣٢٧ — يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراع الأصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون .

### الفرع الثالث — فيما يترتب على الصلح

٣٢٨ — التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع المدينين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا وفي حق المدينين القاطنين خارج القطر المصرى والمدينين الذين صار قبولهم في مداورات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة أياً كان المبلغ الذى يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء .

ويجب على وكلاء المدينين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدينين مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح .

٣٢٩ — تنتهى مأمورية وكلاء المدينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح فى قوة حكم انتهى ويسلمون للفلس حسابهم

القطعى بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفله إلا اذا وجد شرط بخلاف ذلك فى نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للفلس جميع أمواله ودفاتره وأوراقه وسنداتة ويعطيهم سندا بخلق طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضرا بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك مأموريته .

وان حصل نزاع فمأمور التفليسة يحيله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهى تحكم فيه بمجرد الاحالة .

٣٣٠ - اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للدائنين فوكلاؤهم يقدمون الحساب بها فى جمعية عمومية ويكون الاجراء فى الأموال المتروكة على الأوجه التى ستذكر فى حالة اتحاد المدائنين .

### الفرع الرابع - فى إبطال الصلح أو فسخه

٣٣١ - لا تقبل الدعوى ببطالان التصديق على الصلح إلا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن اخفاء مال المفلس أو مبالغه فى ديونه أو اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس .

ومجرد ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه .

٣٣٢ - اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طالب فسخه أمام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله أو بعضه .

٣٣٣ - اذا أقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز

للمحكمة أن تأمر بما يلزم من الإجراءات التحفظية إنما يجب حتماً إبطال تلك الإجراءات من يوم صدور الأمر بأنه لا وجه للدعوى عليه بذلك. أو من يوم صدور الحكم ببراءته .

وتعين المحكمة مأموراً للتفليسة ووكيلاً واحداً أو أكثر عن المدينين. بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها بإعلان الصلح أو فسخه .

ويحوز للكلاء المذكورين أن يضعوا الأختام على أباكس المفلس التي يلزم الختم عليها .

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الأموال والسندات والأوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يعينه لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكمة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكمة للميزانية القديمة إذا اقتضى الحال ذلك .

وان ظهر مدينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الكلاء عن المدينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأيدها ولكن مع عدم الإخلال برفض أو استئثار أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها .

٣٣٤ — وبعد اتمام الأعمال المذكورة إذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المدينين واجتماعهم لأجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات إلا بعد انقضاء

المواعيد المعطاة لمن كان مقيماً بالقطر المصرى من المداينين المستجدين وفى ظرف خمسين يوماً بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذى صار تعيين الوكلاء فيه .

٣٣٥ — لا يصير ابطال المعاملات التى تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو ابطاله إلا اذا حصلت منه بطريق التدليس اضراراً بحقوق المداينين .

٣٣٦ — المداينون السابقون على الصلح الذى صار فسخه أو ابطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لروكية التفليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها إلا بالحدود الآتية وهى :

إذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذى تقرّر لهم فى الصلح فدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما إذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فدخلوا بحجز من ديونهم الأصلية مقابل الجزء الباقى لهم من القدر المذكور وتتبع الأحكام المذكورة فى هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح أو فسخه .

### الفرع الخامس

فى قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس

٣٣٧ — اذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين يجوز للحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق فى اقامة دعواه على نفس المفلس .  
ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه .

٣٣٨ - يجوز للمفلس أو غيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة في أى وقت على تقض الحكم المذكور في المادة السابقة إذا أثبت وجود مال كافٍ لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم إلى وكلاء المدينين المبلغ الكافى لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شئ وفاء مصاريف الاجراءات التى حصلت بمقتضى المادة السابقة .

### الفرع السادس - فى اتحاد المدينين

٣٣٩ - إذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدينين يكون أرباب الديون مجرد ذلك فى حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفى لزوم إبقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ويدخل فى هذه المشورة المدينون الممتازون أو الخائرون لرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ويحضر بحضور الأقال على المدينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم فى تلك الأقوال على وجه ما ذكر فى المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور فى وقت تقديم تلك الحسابات .

٣٤٠ - يستشار المدينون لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا أم لا فاذا رضى بذلك أكثر المدينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدينين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينته المأمور المذكور ويرفعوا الأمر فى ذلك للمحكمة .

٣٤١ - اذا أفلست شركة تجارية يجوز للمدينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفى هذه الحالة تبقى جميع

أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المداينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء إلا من الأموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن .

٣٤٢ — ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمداينين أن يوكلوهم في استمرار تشغيل تلك الأموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المداينين باعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التي يجوز للوكلاء أن يبقوها تحت أيديهم لأجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار إلا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة واتحاد رأى ثلاثة أرباع المداينين عددا ومبلغا وتقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمداينين المخالفين لرأى الأكثرية اذا تقدمت في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه .

٣٤٣ — اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على أموال التفليسة التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمداينون الذين أذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في أموال التفليسة انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود الميينة في التوكيل الذي أعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة .

٣٤٤ — وكلاء المداينين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وأمتعته وتصفية الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضا المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة

بالقرار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعهم من ذلك أية معارضة تحصل من المفلس .

٣٤٥ — يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصير ابقاؤهم في وظائفهم أو استبدالهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٣٣٩ .

٣٤٦ — متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا .

ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملحوظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تتحل حالة الاتحاد حتما وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا .

ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الأحوال تقريرا مشتملا على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس .

٣٤٧ — إذا صدر أمر بحبس المفلس وكان محبوسا بالفعل ينجلي سبيله متى ثبت في أى وقت أن الوكلاء وضعوا يدهم على جميع أمواله ودفاتره وتحصلوا منه على مائز البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للمداينين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن اخلاء سبيله .



## الفصل السابع

في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم

### الفرع الأول

في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

٣٤٨ — اذا كانت بيد أحد المداينين سندات دين ممضأة أو محمولة أو مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضا جاز له أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحرز به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء .

ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها إلا في حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين .

٣٤٩ — اذا استوفى المداين الحامل لسند متضامن فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بإشهار الإفلاس فلا يدخل في روكية التفليسة إلا بالباقي بعد امتثال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المفلس بقدر مادفعه وفاء عنه وللدائن مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس .

## الفرع الثاني

في المداينين المرتهين لمنقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات.

٣٥٠ — مداينو المفلس الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانونا لا يدرجون في روكية التفليسة إلا لمجرد العلم بذلك .

٣٥١ — يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة في أى وقت باذن مأمور التفليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين الذى عليها الى المرتهين .

٣٥٢ — يجوز للمداين الحائز لرهن منقول أن يبيعه في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين أن يلزموه بالبيع في ميعاد يعينه مأمور التفليسة وإلا فلهم أخذ الشيء المرهون وبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتين من الحقوق في الثمن فاذا بيع الرهن بثمان زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وان كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائن بالباقي له في روكية التفليسة مع الغرماء بصفة مداين عادى .

٣٥٣ — الأجر والماهيات المستحقة في أثناء الستة أشهر السابقة على صدور الحكم بأشهار الافلاس لمن استخدمهم المفلس بنفسه من الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك ماهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور .

٣٥٤ — اذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد إلا في الأحوال التى ستذكر بعد .

٣٥٥ — على وكلاء المداينين أن يقدموا لمأمور التفليسة قائمة بالمداينين المدينين امتيازاً على المنقولات ويأذن المأمور المذكور عند

الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المدينين من اول نقود تحصل واذا حصلت منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة .

### الفرع الثالث

في حقوق المدينين المرتهين للعقار والمدينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم

٣٥٦ — اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصلا معا فالمدينون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتهون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المدينين الخاليين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأيدتها على حسب الأصول السابق ذكرها .

٣٥٧ — اذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعا واحدا أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمدينون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء مطلوبهم وتحققت ديونهم وتأيدت يدخلون في توزيع أثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيدكر في المادة الآتية .

٣٥٨ — بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المدينين الحائزين لرهنها والمدينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب

ذلك الترتيب أخذ جميع ديونه من أثمانها لايأخذها إلا بعد استئزال المبالغ التي استلمها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستنزلة على الوجه المذكور لايصير ابقاؤها في روكية المدائنين الممتازين بل يصير ارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون .

٣٥٩ — أما المدائنون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزأ من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هوأت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستزل مما خصهم في ثمن العقار ويصير ارجاعه الى روكية الديون العادية .

٣٦٠ — والمدائنون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يستحقوا شيئاً أصلاً في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدائنين بدين عادي .

### الفرع الرابع — في حقوق الزوجات

٣٦١ — للزوجة أياً كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق زواجها أن تأخذ في حالة افلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث أو بالهبة من غير زوجها .

٣٦٢ — وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآيلة لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المتحصلة من أموالها .

٣٦٣ - ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها الى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها.

٣٦٤ - وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الديون والرهون .

٣٦٥ - اذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليس بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمدينين أن يتشبهوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور.

## الفصل الثامن

في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المدينين

٣٦٦ - تستنزل من النقود المتحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة التفليس ومن ضمنها أجرة وكلاء المدينين والاعانة التي أعطيت للفلس أولعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمدينين المتأخرين ويوزع الباقي على جميع المدينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت .

٣٦٧ - ولذلك يسلم وكلاء المدينين في كل شهر الى مأمور التفليس قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليس وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء بإجراء توزيع على المدينين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا .

٣٦٨ — لا يصير الشروع في أى توزيع على المدينين القاطنين بالقطر المصرى إلا بعد حفظ الحصص المقتبلة لديون المدينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين فى ميزانية المفلس وإذا تراءى أن الديون المذكورة ليست مندرجة فى الميزانية على وجه الدقة يجوز للمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر الى المحكمة الابتدائية .

٣٦٩ — تبقى هذه الحصص محفوظة فى صندوق المحكمة الى انقضاء الميعاد المقرر فى القانون لتقديم الطلبات من المدينين القاطنين خارج القطر المصرى فاذا لم يجر المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص فى هذا القانون يصير توزيع تلك الحصص على المدينين الذين تحققت ديونهم ويجب أيضا أن تحفظ حصص فى مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعى .

٣٧٠ — لا يدفع وكلاء المدينين شيأ لدائن إلا بعد ابراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التى دفعوها أو التى أذن مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يمكن ابراز السند يجوز للمأمور التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفى جميع الأحوال على الدائن أن يحترس سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع .

٣٧١ — يجوز للمدينين الذين فى حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالأكثرية المقررة للصالح الاذن لهم بأن يتراضوا مع أولى الشأن فيما لم يتحصلوا على امتخاذه من حقوق المفلس ودهاويه كلها أو بعضها أو بأن ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة طلبا رسميا وفى هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء

جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدائن ولفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع المداينين المذكورين لأجل المداولة واعطاء الرأى منهم فى شأن طلب الاذن المذكور .

### الفصل التاسع - فى بيع عقارات المفلس

٣٧٢ - لا يمنع الافلاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بترعها من يده وبيعها .

٣٧٣ - لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه إلا بناء على طلب المداينين المرتهين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم .

٣٧٤ - اذا لم يتبدأ فى الاجراءات المتعلقة بترع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذى صار فيه المداينون فى حالة الاتحاد فلوكلاء المداينين فقط الحق فى اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع فى ذلك فى ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليسة مع مراعاة الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية .

٣٧٥ - اذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز المزايدة بعد ذلك على المزاد المذكور إلا بالشروط والأوجه المبينة فى قانون المرافعات .

### الفصل العاشر - فى الاسترداد

٣٧٦ - يجوز فى حالة التفليس لمالك الكيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التى توجد بعينها تحت يد المفلس وقت

تفليس له ولم تدفع مبالغها أن يستردها إذا كان تسليمها للفلس بقصد  
تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك  
المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكمبيالات  
أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجودا تحت يد  
المفلس بصفة ودیعة جاز أيضا استرداد الثمن .

٣٧٧ — يجوز اثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل  
مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى .

٣٧٨ — ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا درج المبلغ في حساب  
جار وقبل المسترد هذا الحساب .

٣٧٩ — ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من  
البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته إذا  
كان المالك سلمها للفلس على سبيل الودیعة أو لأجل بيعها على ذمة  
مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلس .

٣٨٠ — ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها  
على ذمة المسترد .

٣٨١ — إذا باع المفلس البضائع المسلمة اليه من طرف المالك  
ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية  
محرورة باسمه أو تحت اذنه أو بمقاصة في الحساب الجارى بينه وبين  
المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر .

٣٨٢ — يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء  
بالعمولة ولن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للفلس .

٣٨٣ — يجوز استرداد البضائع المرسلة للفلس المباعة اليه  
مادامت لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على



ذمته اذا كان المفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحزرت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجارى بينه وبين البائع له .

٣٨٤ - ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان المفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة ارسالياتها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما امضاء المرسل .

٣٨٥ - ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر المفلس الى من اشتراها من المفلس المذكور .

٣٨٦ - ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب الى روكية التفليسة .

٣٨٧ - اذا كانت البضائع المباعة للمفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها .

٣٨٨ - لوكلاء المدينين في الأحوال الميئنة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع اليهم بشرط أن يدفعوا لبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس .

٣٨٩ - ويجوز لوكلاء المدينين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة واذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور .

### الفصل الحادى عشر

في طرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس

٣٩٠ - الحكم بأشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بأشهار الافلاس يجوز

المعارضة فيهما من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلمصق الاعلانات ونشرها بالمدينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ .

٣٩١ — يجوز للمفلس أن يستأنف في المواعيد المينة فيما يأتي الحكم الصادر باشهار افلاسه .

٣٩٢ — اذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باشهار افلاسه جازله بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذكور .

٣٩٣ — يجوز للدائنين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم باشهار الافلاس أو في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأنيدها لم تنقضى ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للدائنين مقررا على ما هو عليه بدون امكان تغيير فيه .

٣٩٤ — ميعاد استئناف أى حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور .

٣٩٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة أو وكلاء المداينين ولا في الأحكام الصادرة بالافراج عن المفلس أو باعطاء اعانة له أو لعائلته ولا في الأحكام التي صرح فيها ببيع الأمتعة أو البضائع التي للتفليسة ولا في الأحكام

الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديراً مؤقتاً ولا في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وظيفته .

### الفصل الثاني عشر — في التفليس بالتقصير أو التندليس

٣٩٦ — الأحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتندليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الأحوال تين في قانون العقوبات وتكون المحكمة في الأحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدينين أو أحد المدينين أياً كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه .

٣٩٧ — إذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتندليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون في أى حالة من الأحوال من طرف روكية التفليس .

٣٩٨ — أما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدينين بالنيابة عن المدينين فتكون من طرف روكية التفليس إذا حكم ببراءة المفلس وأما إذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة إنما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس .

٣٩٩ — لا يجوز لوكلاء المدينين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتندليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية إلا إذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المدينين الحاضرين عدداً .

٤٠٠ — إذا رفع أحد المدينين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتندليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة إذا

صدر الحكم على المفلس وأما إذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المدين الذى أقام الدعوى .

٤٠١ — تبين فى قانون العقوبات الأحوال التى يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس وكذلك الأحوال التى يسرق فيها زوج المفلس أو أصوله أو فروعه شيئاً للتفليسة أو يختلسه أو يخفيه من غير مشاركة المفلس له فى ذلك .

٤٠٢ — وفى الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتى ولو حكم ببراءة المدعى عليه :

(أولاً) بأن يرد لروية أرباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والأموال والسندات وتحكم المحكمة فى ذلك من تلقاء نفسها .

(ثانياً) بالتعويضات التى تطلب مع تعيين مقدارها فى الحكم الذى يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

٤٠٣ — إذا اشترط المدين لنفسه مع المفلس أو مع غيره امتيازات خصوصية فى مقابلة إعطائه رأياً فى المداولات المتعلقة بالتفليسة أو عقد مشاركة مخصصة يترتب عليها نفعه من أموال المفلس فيحكم ببطلان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأى شخص وبالنسبة للمفلس أيضاً فضلاً عن الحكم بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات ويكون المدين المذكور ملوماً بأن يرد لمن يلزم المبالغ أو الأوراق ذات القيمة التى أخذها بناء على المشاركة الملقاة .

٤٠٤ — إذا أقيمت دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوى

المدينة في جميع الأحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالأموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز حالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها .

٤٠٥ — ومع ذلك يجب على وكلاء المدائنين أن يعطوا الى وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الأوراق والسندات والايضاحات .

٤٠٦ — الأوراق والسندات ونحوهما المسلمة من وكلاء المدائنين يصير ابقاؤها في أثناء التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم أن يأخذوا منها صوراً غير رسمية أو يطلبوا صوراً رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة .

والأوراق والسندات ونحوها التي صدر أمر بإيداعها في المحكمة ترد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند بالاستلام .

٤٠٧ — أما الأوراق والسندات ونحوها المودعة في المحكمة بغير أمر صادر بذلك فترد للوكلاء مع أخذ سند منهم باستلامها .

### الفصل الثالث عشر — في إعادة اعتبار المفلس اليه

٤٠٨ — يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه وإذا كان شريكاً في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه إلا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار ايفائها بالتزام من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدائنين .

٤٠٩ - كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تهتم إلى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه .

٤١٠ - وترسل نسخة من العريضة والأوراق المرفوقة بها من وكيل الحضرة الخديوية إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بإشهار الإفلاس .

٤١١ - وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعلموا عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التي أبدأها من طلب إعادة الاعتبار إليه .

٤١٢ - تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعتة للإعلانات القضائية وفي جميع الأماكن الأخر المبينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد .

٤١٣ - ويجوز لكل مدائن لم يدفع إليه مطلوبه بالتقام من أصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم آخر ذى شأن أن يعارض في إعادة الاعتبار للفلس بأن يقدم عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالأوراق المؤيدة لمعارضته إنما لا يجوز في أى حال من الأحوال للمدائن المعارض أن يكون خصما في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار .

٤١٤ - يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه .

٤١٥ - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون مبينا .

فيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضي سنة .

٤١٦ - يرسل الحكم بإعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تتلوه في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدّة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة .

٤١٧ - لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه .  
وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار الى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به .

٤١٨ - يجوز إعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته .

٤١٩ - يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين :

(أولا) اذا وُقّي المفلس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب منه بالتّمام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن لا يكون هذا الغير حل بجميع ماوفاه أو ببعضه محل المدينين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما آذاه من ماله .

(ثانيا) اذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدينين كفت لوفاء ديون المدينين بالتّمام .

(المطبعة الاميرية ١٩٢٦م ١٣٠٠/١٩٢٦م ١٣٠٠/١٩٢٦م ١٣٠٠/١٩٢٦م)





e. .  
762  
1

Biblioteca Alexandrina



0528608